1. المقدمة

على الرغم من صغر حجمها الجغرافي، نجحت قطر في فرض نفسها كلاعب رئيسي في الحسابات الأميركية، مستفيدةً من قوتها الاقتصادية المتنامية، ونفوذها الإعلامي الواسع، ودورها الفاعل في الوساطات الدبلوماسية، وهو ما جعلها شريكًا لا غنى عنه لواشنطن في قضايا محورية مثل مكافحة الإرهاب، وإدارة النزاعات الإقليمية، والتوازنات الاستراتيجية في الخليج. ويأتي في مقدمة العوامل التي تعزز مكانة قطر في الاستراتيجية الأميركية وجود قاعدة العديد العسكرية، التي تُعد الأكبر في المنطقة، حيث تمنح الولايات المتحدة نقطة ارتكاز حيوية لعملياتها العسكرية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، مما يجعل العلاقة الأمنية بين البلدين إحدى الركائز الأساسية للتحالف الاستراتيجي بينهما.

ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية القطرية تثير تساؤلات من منظور أميركي حول طبيعة هذا التحالف: فهل تعدّ قطر شريكًا استراتيجيًا موثوقًا يسير في فلك السياسة الأميركية، أم أنها لاعب مستقل يسعى للحفاظ على مصالحه الخاصة عبر تبني سياسة خارجية متوازنة تتيح له الانخراط في علاقات متعددة الأبعاد، بما في ذلك مع قوى تعتبرها واشنطن خصومًا مثل إيران وحركات الإسلام السياسي؟ علاوة على ذلك، برزت الدوحة كوسيط دبلوماسي فاعل في ملفات حساسة، بدءًا من المفاوضات بين الولايات المتحدة وطالبان، مرورًا بإدارة الخلافات الخليجية، وصولًا إلى علاقاتها المتشابكة بين إسرائيل وحركة حماس، وهو ما أضفى على الدور القطري طابعًا ا معقدًا يستدعي تحليلًا معمقًا لفهم استراتيجيته الدولية.

بناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تفكيك أبعاد الدور القطري في الاستراتيجية الأميركية، عبر تحليل العلاقة الأمنية بين البلدين، وأهمية قاعدة العديد، والنظرة الأميركية للسياسة الخارجية القطرية، مع التركيز على دور الدوحة كوسيط دبلوماسي مؤثر يعيد تشكيل موازين القوى في المنطقة.

2. الخلفية التاريخية والسوابق في العلاقات الأميركية-القطرية

بدأت ملامح التحول في العلاقات الأميركية-القطرية تتبلور بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، حيث أدركت واشنطن أهمية تعزيز وجودها العسكري في الخليج لضمان أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي، وقد بدأت تبحث عن بدائل استراتيجية للمملكة العربية السعودية، خصوصًا بعد تصاعد المعارضة الداخلية في الرياض ضد الوجود الأميركي (أولريخسن، ٢٠١٧). في عام ١٩٩٢، وقعت الولايات المتحدة وقطر اتفاقية دفاعية تتيح للجيش الأميركي استخدام المنشآت القطرية، مما مهّد لاحقًا لإنشاء قاعدة العديد الجوية، التي أصبحت إحدى أكبر القواعد العسكرية الأميركية خارج الولايات المتحدة (روبرتس، ٢٠١٧). بالإضافة إلى الجانب العسكري، شهدت هذه الفترة تحولًا في المشهد الإعلامي العربي مع إطلاق قناة الجزيرة عام ١٩٩٦، والتي أصبحت أداة رئيسية في تشكيل الرأي العام العربي والدولي. ورغم أن الجزيرة كانت تُقدَّم كمؤسسة إعلامية مستقلة، إلا

أنها لعبت دورًا استراتيجيًا في دعم أجندة السياسة الخارجية القطرية، وأصبحت نقطة خلاف بين واشنطن وبعض حلفائها الخليجيين (كامرافا، ٢٠١٣).

بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تغيّرت أولويات السياسة الخارجية الأميركية بشكل جذري، وأصبحت الحرب على الإرهاب وإعادة تشكيل الشرق الأوسط محورًا رئيسيًا في الاستراتيجية الأميركية. في هذا السياق، برزت قطر كشريك أمني رئيسي للولايات المتحدة، حيث لعبت قاعدة العديد دورًا محوريًا في العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان والعراق، وفي عام ٢٠٠٣، قررت واشنطن نقل مقر القيادة المركزية للقوات الأميركية في الشرق الأوسط من السعودية إلى قطر، ما عزّز من أهمية القاعدة كمركز عملياتي رئيسي في المنطقة (أولريخسن، ٢٠١٤). رغم هذا التعاون العسكري الوثيق، فإن الدعم القطري لبعض الجماعات الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين وحماس، أثار قلقًا داخل الأوساط السياسية الأميركية، خاصة في وزارة الدفاع والكونغرس. ومع ذلك، لم يؤثر هذا الأمر بشكل مباشر على العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، إذ فضّلت واشنطن الاستمرار في الاستفادة من التسهيلات العسكرية القطرية دون الدخول في صدام سياسي مع الدوحة (روبرتس، ٢٠١٧).

في عام ٢٠١٤، أعلنت كل من السعودية، والإمارات، والبحرين سحب سفرائها من الدوحة، متهمة قطر بدعم الحركات الإسلامية، والتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج، واستخدام قناة الجزيرة كأداة لزعزعة الاستقرار. كانت هذه الأزمة امتدادًا للخلافات التي نشأت بعد الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٣)، حيث دعمت قطر الحركات الثورية في تونس ومصر وليبيا وسوريا، بينما تبنت السعودية والإمارات نهجًا مناهضًا للحركات الإسلامية الصاعدة، خاصة الإخوان المسلمين (رايت، ٢٠١٨). على الرغم من خطورة هذه الأزمة، إلا أن إدارة باراك أوباما لم تتدخل بشكل مباشر، حيث اتبعت نهجًا دبلوماسيًا غير حاسم، يقوم على الوساطة الهادئة بين الأطراف دون فرض حلول جذرية. كانت واشنطن قلقة من أن يؤدي الخلاف الخليجي إلى إضعاف مجلس التعاون الخليجي، لكنه لم يصل إلى مستوى التهديد المباشر للمصالح الأميركية، ما جعل التدخل الأميركي محدودًا (أولريخسن، ٢٠١٧). مع ذلك، شهدت هذه الفترة تعزيزًا ملحوظًا للعلاقات العسكرية الأميركية-القطرية، حيث أجرت واشنطن مناورات عسكرية موسعة مع القوات القطرية، ما أرسل إشارة ضمنية إلى الرياض وأبوظبي بأن قطر لا تزال حليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة، رغم الضغوط الخليجية عليها (وزارة الدفاع الأميركية، ٢٠٢٢).

في عام ٢٠١٧، فرضت السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر حصارًا سياسيًا واقتصاديًا شاملًا على قطر، متهمة إياها بدعم الإرهاب، والتقارب مع إيران، وتهديد استقرار المنطقة. كانت هذه الأزمة الأخطر في تاريخ مجلس التعاون الخليجي، حيث لم تقتصر على الخلافات الدبلوماسية، بل شملت إجراءات عقابية قاسية مثل إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، وطرد المواطنين القطريين من دول الحصار (كريستيان، ٢٠٢١).في البداية، بدا أن إدارة دونالد ترامب تتبنى موقفًا داعمًا للدول المقاطعة، حيث صرح ترامب بأن قطر تمول الإرهاب. ومع ذلك، سرعان ما تدخلت مؤسسات الدولة الأميركية، مثل البنتاغون ووزارة الخارجية، لتعديل هذا الموقف، مشددة على أن قطر شريك استراتيجي لا يمكن التخلي عنه، لا سيما بالنظر إلى أهمية قاعدة العديد (وزارة الدفاع الأميركية، ٢٠٢٢).

وخلال خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، عملت واشنطن على الحد من التصعيد بين قطر وجيرانها، من خلال الضغط على السعودية والإمارات لتخفيف حدة الحصار، وفتح قنوات دبلوماسية لحل الأزمة. في عام ٢٠٢١، ساهمت الولايات المتحدة في تسهيل اتفاق المصالحة في قمة العلا، التي أنهت الحصار وأعادت العلاقات الخليجية إلى مسارها الطبيعي.

مع اقتراب عام ٢٠٢٠، كانت الولايات المتحدة تبحث عن مخرج من أطول حروبها في التاريخ، وهي الحرب في أفغانستان التي استمرت لما يقرب من عقدين منذ الغزو الأميركي عام ٢٠٠١. وسط تعقيدات المشهد السياسي والأمني في أفغانستان، برزت قطر كلاعب محوري في المفاوضات بين واشنطن وحركة طالبان، فقد تمكنت الدوحة من الحفاظ على علاقات جيدة مع واشنطن، في الوقت الذي أبقت فيه قنوات التواصل مفتوحة مع طالبان منذ سقوط نظامها في ٢٠٠١، حيث سمحت بفتح مكتب سياسي للحركة في الدوحة عام ٢٠١٣. هذا التوازن جعلها الدولة الخليجية الأكثر تأهيلًا للعب دور الوساطة، مقارنة بدول أخرى كانت إما أكثر انحيازًا لواشنطن أو معادية لحركة طالبان.

لم يكن تدخل قطر في ملف طالبان وليد اللحظة، بل جاء استكمالًا لنهج دبلوماسي طويل الأمد، حيث سبق للدوحة أن توسطت في ملفات أخرى مثل النزاع في السودان، والمحادثات بين إسرائيل وحركة حماس، وملفات أخرى في الشرق الأوسط. هذه الخبرة جعلت من قطر طرفًا موثوقًا لدى واشنطن عندما تقرر البحث عن وسيط للمفاوضات مع طالبان. في فبراير ٢٠٢٠، شهدت الدوحة توقيع اتفاق السلام بين الولايات المتحدة وطالبان، والذي نص على انسحاب تدريجي للقوات الأميركية مقابل ضمانات من طالبان بعدم دعم الجماعات المتطرفة. كان هذا الحدث لحظة فارقة، ليس فقط في تاريخ الحرب في أفغانستان، ولكن أيضًا في مسار قطرالدبلوماسي، حيث أكدت للعالم أنها قادرة على إدارة نزاعات دولية معقدة.

وفي أغسطس ٢٠٢١، لعبت قطر دورًا أساسيًا في إجلاء القوات الأميركية من أفغانستان، حيث وفرت الدعم اللوجستي والاستخباراتي لواشنطن، مما عزّز من مكانتها كشريك موثوق به للولايات المتحدة. كما استمرت في لعب دور الوساطة في الملفات الإقليمية الحساسة، مثل المفاوضات النووية مع إيران، مما جعلها عنصرًا رئيسيًا في الاستراتيجية الأميركية تجاه الشرق الأوسط (وزارة الدفاع الأميركية، ٢٠٢٢).

في فبراير ٢٠٢٢، أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن منح قطر صفة "حليف رئيسي من خارج الناتو". يعد هذا التصنيف أحد الأدوات التي تستخدمها واشنطن لتعزيز شراكاتها مع الدول غير الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لكنه لا يمنح الدولة المصنفة ضمانات أمنية تلقائية كما هو الحال مع أعضاء الحلف. ومع ذلك، يوفر هذا التصنيف امتيازات عسكرية واقتصادية مهمة، تشمل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا العسكرية الأميركية المتقدمة، والتعاون في مجال الصناعات الدفاعية، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، والاستفادة من التمويلات العسكرية الخارجية (وزارة الخارجية الأميركية، ٢٠٢٢).

حاليًا، تشمل قائمة الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو دولًا مثل اليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وإسرائيل، والأردن، ومصر، مما يعكس الطبيعة الاستراتيجية لهذا التصنيف. وبالتالي، فإن إدراج قطر ضمن هذه القائمة يضعها في موقع متقدم داخل المنظومة الأمنية الأميركية، ما يفتح المجال لتعزيز علاقاتها العسكرية والاقتصادية مع واشنطن، لكنه في الوقت ذاته يفرض عليها التزامات وتحديات جديدة. من الناحية الزمنية، جاء هذا القرار في مرحلة كانت تشهد فيها الولايات المتحدة إعادة

ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط، إذ تسعى إلى تقليل تدخلاتها العسكرية المباشرة مع الاحتفاظ بشبكة من الحلفاء القادرين على دعم استراتيجياتها الأمنية والدبلوماسية. في هذا السياق، مثلت قطر خيارًا مثاليًا لواشنطن، فبالإضافة إلى دورها في محادثات واشنطن مع طالبان و إجلاء القوات الأمريكية من أفغانستان، برزت قطر كأحد أهم اللاعبين في أسواق الطاقة العالمية، لا سيما في مجال الغاز الطبيعي المسال (LNG)، حيث تمتلك ثالث أكبر احتياطي غاز في العالم بعد روسيا وإيران، وتعد أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالميًا. ومع تصاعد أزمة الطاقة العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، بات تأمين إمدادات الطاقة لحلفاء الولايات المتحدة في أوروبا أولوية قصوى للإدارة الأميركية. كانت أوروبا تعتمد على الغاز الروسي بنسبة تزيد عن ٤٠٪ من احتياجاتها، وعندما بدأت العقوبات الغربية على موسكو، أصبحت الحاجة إلى مصادر بديلة أمرًا ملحًا (غاوس، ٢٠٢٢).

في هذا السياق، برزت قطر كشريك أساسي للولايات المتحدة في تأمين استقرار أسواق الطاقة، حيث كثفت واشنطن والدوحة تعاونهما لضمان استمرار الإمدادات الأوروبية. استجابة لهذا الوضع، وقّعت قطر عقودًا طويلة الأجل مع عدة دول أوروبية، كما أجرت مشاورات مكثفة مع مسؤولين أميركيين لتعزيز دورها في استراتيجية الطاقة العالمية. علاوة على ذلك، استثمرت الدوحة في توسيع مشروع حقل الشمال، وهو المشروع الأكبر من نوعه عالميًا، والذي سيضاعف القدرة الإنتاجية للغاز القطري بحلول عام ٢٠٢٧، ما يعزز موقعها كمورد موثوق به للأسواق العالمية، ويسهم في تحقيق أهداف الولايات المتحدة المتعلقة بأمن الطاقة العالمي (رايت، ٢٠٢١).

لم يكن التعاون القطري-الأميركي في قطاع الطاقة مقتصرًا على الصادرات الأوروبية، بل امتد ليشمل تعزيز الاستثمارات القطرية في الولايات المتحدة، حيث تمتلك شركة قطر للطاقة حصصًا في مشاريع الطاقة الأميركية، ما يعزز من التشابك الاقتصادي بين البلدين. هذه العلاقة الوثيقة في قطاع الطاقة جعلت قطر شريكًا استراتيجيًا لا يمكن الاستغناء عنه، وساهمت في تعزيز موقفها داخل دوائر صنع القرار الأميركية.

3. القاعدة العسكرية الأميركية في العديد: أهمية استراتيجية أم ورقة ضغط؟

تُعد قاعدة العديد العسكرية في قطر واحدة من أهم المنشآت العسكرية الأميركية خارج الولايات المتحدة، حيث تلعب دورًا حاسمًا في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية في الخليج. تستضيف قاعدة العديد أكثر من ١١ ألف جندي أميركي، ما يجعلها واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأميركية في الخارج. كما تضم القاعدة مدرج طائرات يمتد لأكثر من ١٢ ألف قدم، مما يتيح لها استقبال أكبر الطائرات العسكرية الأميركية، مثل قاذفات B-52 وطائرات النقل العسكري C-17 (وزارة الدفاع الأميركية، ٢٠٢٢). كما وتتمتع قاعدة العديد بموقع استراتيجي يجعلها في قلب الخليج العربي، حيث تقع بالقرب من إيران، والعراق، وأفغانستان، مما يمنح القوات الأميركية قدرة على الاستجابة السريعة للأزمات الإقليمية. كما يتيح موقعها للولايات المتحدة رصد الأنشطة الإيرانية، ومراقبة تحركات الجماعات المسلحة في المنطقة، وضمان حماية الملاحة في الخليج.

تعد قاعدة العديد عنصرًا أساسيًا في الردع العسكري الأميركي ضد إيران، حيث تستخدمها واشنطن كمنصة لمراقبة الأنشطة الإيرانية، وإدارة العمليات الاستخباراتية، وتعزيز القدرات الدفاعية لحلفائها الخليجيين (رايت، ٢٠١٨). إلى جانب ذلك، تعمل

القاعدة كمركز للعمليات في الأزمات الإقليمية، مثل الحرب ضد تنظيم داعش (٢٠١٤-٢٠١٩)، حيث كانت القاعدة نقطة انطلاق رئيسية للغارات الجوية ضد معاقل التنظيم في العراق وسوريا. كما دعمت العمليات العسكرية الأميركية في اليمن وأفغانستان، مما يعزز أهميتها كقاعدة مركزية في الحرب على الإرهاب.

من الناحية النظرية، تمتلك واشنطن القدرة على استخدام قاعدة العديد كورقة ضغط على قطر، من خلال التلويح بإمكانية تقليص الوجود العسكري أو نقل القاعدة إلى دولة خليجية أخرى. وقد ظهر هذا التهديد بشكل واضح خلال الأزمة الخليجية ٢٠١٧، عندما صرح الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بأن قطر يجب أن تتجاوب مع مطالب الدول المقاطعة، ما أثار تكهنات حول إمكانية إعادة انتشار القوات الأميركية في الخليج (وزارة الخارجية الأميركية، ٢٠٢٠).

في الواقع، فإن الولايات المتحدة سبق أن نقلت قواعدها العسكرية من دول خليجية أخرى، مثلما حدث عندما قررت إغلاق قاعدة الأمير سلطان في السعودية عام ٢٠٠٣، نتيجة الضغوط الداخلية والخارجية. لذا، فإن التلويح بنقل القوات من قطر يمكن أن يكون أداة ضغط دبلوماسي تستخدمها واشنطن لدفع الدوحة إلى تبني سياسات تتماشى مع الأجندة الأميركية في المنطقة.

وجود القوات الأميركية في قطر يمنح الدوحة مظلة أمنية فعالة، حيث يشكل عامل ردع ضد أي محاولات لفرض تغيير سياسي قسري من قبل جيرانها الأقوى عسكريًا. كما يضمن أن أي تهديد عسكري لقطر سيستلزم رد فعل أميركي، وهو ما يعزز من استقلالية القرار القطري في السياسة الخارجية، ويمنع أي محاولات للضغط العسكري عليها. كما أن وجود القاعدة على الأراضي القطرية جعل الدوحة طرفًا لا يمكن تجاوزه في الحسابات الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، ما منحها نفوذًا سياسيًا في واشنطن وأتاح لها قدرة على التأثير في القرارات الأميركية تجاه قضايا الخليج والشرق الأوسط. كما أن إغلاق القاعدة قد يعني تراجع مكانة قطر كلاعب دبلوماسي دولي، حيث قد تفقد جزءًا من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، ما قد يقلل من قدرتها على لعب أدوار الوساطة بين القوى الإقليمية والدولية.

على الجانب الآخر، فإن قطر أيضًا تدرك أهمية قاعدة العديد بالنسبة للولايات المتحدة، ما يمنحها القدرة على توظيفها كوسيلة لتعزيز مكانتها في واشنطن. وقد برز ذلك بوضوح خلال الأزمة الخليجية ٢٠١٧، عندما حاولت السعودية والإمارات عزل قطر سياسيًا واقتصاديًا، إلا أن الدوحة استطاعت تأمين دعم أميركي جزئي، مستفيدة من أهمية القاعدة.

علاوة على ذلك، فإن قطر تعمل على تحديث وتوسيع البنية التحتية لقاعدة العديد، حيث استثمرت مليارات الدولارات في تحسين المرافق العسكرية، ما جعل القاعدة أكثر جاذبية للولايات المتحدة، وأصعب من حيث إمكانية الاستغناء عنها. وفي هذا السياق، يمكن للدوحة استخدام هذه الاستثمارات كوسيلة لضمان التزام واشنطن باستمرار العلاقة الأمنية الوثيقة (رايت، ٢٠٢١).

رغم أن قاعدة العديد تمثل أداة ضغط محتملة لكل من الولايات المتحدة وقطر، إلا أن التوازن بين المصالح الأمنية والسياسية يجعل من الصعب استخدامها كأداة ابتزاز مباشر. فمن ناحية، تحتاج واشنطن إلى القاعدة للحفاظ على وجودها العسكري في الخليج، لكنها في الوقت ذاته تحتفظ بخيارات أخرى، مثل تعزيز وجودها في الإمارات، أو السعودية، أو البحرين. ومن ناحية أخرى، تدرك قطر أن وجود القوات الأميركية في أراضيها يشكل ضمانة أمنية ضد أي تهديدات إقليمية، ما يجعلها حريصة على عدم تعريض هذا التعاون للخطر.لذلك، فإن العلاقة بين واشنطن والدوحة فيما يتعلق بقاعدة العديد لا تقوم على الضغط

المباشر، بل على المصالح المتبادلة، حيث تحاول كل دولة تعظيم مكاسبها دون إثارة توترات قد تؤدي إلى تقويض الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين.

4. السياسة الخارجية القطرية من منظور أميركي: شريك أم لاعب مستقل؟

تمثل السياسة الخارجية القطرية نموذجًا معقدًا في علاقاتها مع الفاعلين غير الحكوميين في الشرق الأوسط، حيث تُتهم الدوحة في بعض الأحيان بدعم جماعات سياسية وحركات غير حكومية، مما يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على المصالح الأميركية في المنطقة. تعد قطر واحدة من الدول التي قدمت دعمًا للحركات السياسية الإسلامية، مثل الإخوان المسلمين، والتي تثير قلق واشنطن وحلفائها الإقليميين. فقد استضافت شخصيات بارزة من هذه الحركات وأتاحت لهم منابر إعلامية مثل قناة الجزيرة. وبالرغم من أن الدوحة تؤكد أن هذه السياسة تهدف إلى تعزيز الحوار والانفتاح، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها يرون أن هذه التحركات توفر غطاءً سياسيًا للجماعات المعارضة للحكومات الحليفة لواشنطن (الخطيب، 2020).

كما وتشكل العلاقة بين قطر وحركة حماس محورًا أساسيًا في النقاش حول السياسة الخارجية القطرية وتأثيراتها على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. فمنذ عام 2012، استضافت الدوحة المكتب السياسي لحماس، ما جعلها طرفًا رئيسيًا في الوساطة بين الحركة وإسرائيل. ومع ذلك، فإن هذا الدور لم يكن خاليًا من التحديات، حيث أدى الدعم القطري لحماس إلى توترات متزايدة مع واشنطن التي تصنف الحركة كمنظمة إرهابية (كريغ، 2023).

وخلال الانتفاضات العربية، قدمت قطر دعمًا سياسيًا وماليًا لجماعات معارضة في ليبيا وسوريا، بعضها كان على صلة بتنظيمات إسلامية، مما أثار خلافات مع واشنطن. فعلى سبيل المثال، قدمت قطر دعمًا لمجموعات مسلحة في ليبيا لمواجهة نظام القذافي، لكنها وجدت نفسها لاحقًا في مواجهة مع حلفائها الخليجيين الذين دعموا جهات أخرى في النزاع (الهاشمي، 2022). في سوريا، ارتبطت بعض الجماعات المدعومة قطريًا بتيارات راديكالية، وهو ما دفع واشنطن إلى إعادة النظر في مدى توافق المصالح القطرية-الأميركية.

فيما يتعلق بدورها البارز كوسيط، فكما أسلفنا الذكر، تمثل قطر لاعبًا دبلوماسيًا فريدًا في الساحة الدولية، حيث استطاعت أن تتبوأ مكانة الوسيط في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية، بما في ذلك المفاوضات بين الولايات المتحدة وحركة طالبان، والصراع بين حماس وإسرائيل، والتوترات الأميركية-الإيرانية. إن الوساطة القطرية في النزاعات الإقليمية تمثل نموذجًا فريدًا يجمع بين الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاستقلالية السياسية في إدارة الملفات الحساسة.

وتثير هذه الوساطات تساؤلات عميقة حول مدى التنسيق القطري مع واشنطن، وهل تتحرك الدوحة وفق حسابات ذاتية لتحقيق نفوذ إقليمي أم أنها تخدم المصالح الأميركية بصورة غير مباشرة؟ فرغم أن واشنطن اعتمدت على قطر لتسهيل المحادثات مع طالبان، إلا أن الدوحة حرصت على الاحتفاظ بهامش استقلالي في إدارتها للحوار. فقد واصلت قطر التواصل مع طالبان حتى بعد الانسحاب الأميركي الفوضوي من كابول، وساهمت في إجلاء آلاف المدنيين والدبلوماسيين الغربيين، وهو ما أظهر أنها ليست مجرد وسيط تابع، بل طرف فاعل يسعى لتعزيز نفوذه (العلي، 2022). ومع ذلك، فإن العلاقة القطرية-طالبان تظل

مثيرة للجدل، خاصة مع استمرار وجود الجماعة في السلطة وطرح تساؤلات حول مدى تأثير الدوحة على سياسات كابول المستقبلية.

وعلى الرغم من أن التحركات القطرية تتماشى مع المصالح الأميركية في تهدئة الأوضاع ما بين حماس وإسرائيل، فإنها لا تخلو من توترات، حيث تُتهم الدوحة بتقديم دعم سياسي غير مباشر لحماس، وهو ما يثير قلق بعض دوائر صنع القرار في واشنطن. ومع ذلك، فإن القدرة القطرية على إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية تمنحها دورًا لا يمكن تجاوزه، وهو ما يفسر الدعم الأميركي المتواصل للجهود القطرية (ناصر، 2021).

كما وتحاول قطر تحقيق توازن دقيق في علاقتها مع إيران والولايات المتحدة، حيث تستضيف الدوحة قاعدة العديد الجوية، بينما تحتفظ في الوقت ذاته بعلاقات وثيقة مع طهران. ويبرز هذا الدور في التوسط في القضايا النووية والمحتجزين الأميركيين في إيران، حيث تلعب الدوحة دور الناقل للرسائل غير المباشرة بين الطرفين (الكعبي، 2021). ورغم أن واشنطن تستفيد من هذه القناة القطرية، فإنها لا تخلو من مخاوف تتعلق بمدى استفادة إيران من هذا التواصل، خاصة في ظل تعثر محادثات إحياء الاتفاق النووي. تسعى قطر من خلال هذه الوساطة إلى تعزيز مكانتها كوسيط إقليمي رئيسي، لكنها أيضًا تحافظ على هامش مناورة مستقل يمكّنها من تجنب التورط في التوترات الأميركية-الإيرانية بصورة مباشرة (السعدي، 2022).

وبالتالي تستفيد واشنطن من قدرة الدوحة على التواصل مع الأطراف غير التقليدية، تحتفظ قطر بهامش مناورة يسمح لها بتحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز مكانتها الدولية. ومع استمرار هذه الديناميكية، يبقى السؤال المطروح: إلى أي مدى يمكن أن تتقبل واشنطن استمرار هذا النموذج، خاصة إذا تعارضت الوساطات القطرية مع المصالح الأميركية بعيدة المدى؟

كما وتحتفظ قطر بعلاقات خارجية قوية مع دول أخرى، فقد تعززت العلاقات القطرية-التركية بشكل ملحوظ منذ أزمة الخليج عام 2017، حيث قدمت أنقرة دعمًا عسكريًا واقتصاديًا حاسمًا للدوحة. ويعد التعاون بين البلدين متنوعًا ويشمل المجالات الدفاعية والاقتصادية والسياسية. فقد عززت تركيا وجودها العسكري في قطر من خلال قاعدة عسكرية دائمة، مما يدل على شراكة أمنية عميقة تتجاوز مجرد التحالفات التقليدية (الخطيب، 2020). وعلى المستوى الاقتصادي، ازدادت الاستثمارات القطرية في تركيا، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين مليارات الدولارات، ما يعكس تكاملًا اقتصاديًا متزايدًا (العتيبي، 2021). وفي الجانب السياسي، تتوافق الدوحة وأنقرة في العديد من الملفات الإقليمية، مثل الموقف من الأزمة السورية والتدخل في ليبيا، ما يجعل العلاقة بين البلدين أكثر من مجرد شراكة اقتصادية.

ورغم ذلك، فإن هذا التحالف لا يشكل تحديًا مباشرًا للنفوذ الأميركي، بل على العكس، يُنظر إليه في واشنطن باعتباره تحالفًا يمكن توظيفه لدعم الاستقرار في الشرق الأوسط، خاصة أن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وشريك أساسي للولايات المتحدة. غير أن بعض التوجهات التركية المستقلة، مثل سياساتها تجاه روسيا، قد تثير قلق واشنطن بشأن مدى موثوقية هذا التحالف.

5. التأثير القطري في السياسات الأميركية عبر اللوبيات والفاعلين السياسيين:

تمثل جماعات الضغط أداة رئيسية في السياسة الأميركية، حيث تلعب دورًا بارزًا في تشكيل القرارات السياسية والتشريعية. وفي هذا السياق، تبرز قطر كلاعب مؤثر يستثمر بشكل مكثف في جماعات الضغط لتعزيز مصالحها في واشنطن.

تُعتبر شركات الضغط السياسي أداة رئيسية تعتمدها الدول الأجنبية لتعزيز نفوذها في واشنطن، وقطر ليست استثناءً. فقد تعاقدت الدوحة مع عددًا من أبرز الشركات الأميركية المتخصصة في الضغط السياسي، بما في ذلك شركات لها علاقات قوية بالكونغرس والبيت الأبيض. وتشير تقارير وزارة العدل الأميركية إلى أن قطر أنفقت عشرات الملايين من الدولارات سنويًا على هذه الشركات لضمان تعزيز صورتها داخل مراكز صنع القرار الأميركي، والتأثير على القوانين والتوجهات السياسية المرتبطة بالشرق الأوسط (سميث، 2022).

كما وتستثمر قطر بكثافة في مراكز الأبحاث والمؤسسات الفكرية في الولايات المتحدة، مثل معهد بروكينغز ومجلس الأطلسي، بهدف دعم الدراسات التي تتناول قضايا الشرق الأوسط من زوايا تتماشى مع مصالحها الاستراتيجية. ويعتقد باحثون في العلاقات الدولية أن هذا التمويل لا يقتصر على تعزيز صورة قطر كدولة داعمة للاستقرار الإقليمي، بل يسهم أيضًا في توجيه النقاشات السياسية والأكاديمية حول الأدوار الإقليمية المختلفة، لا سيما في ما يتعلق بالنزاعات الخليجية، ودور الإسلام السياسي، والعلاقات مع إيران (دويل، 2024).

بالإضافة إلى ما سبق، سعت قطر إلى تعزيز علاقاتها مع أعضاء الكونغرس من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، عبر تنظيم فعاليات ومنتديات مشتركة، إضافة إلى تمويل حملات ترويجية تتناول دورها كوسيط إقليمي في النزاعات الدولية. علاوة على ذلك، يُلاحظ أن قطر قد استثمرت بشكل واسع في الإعلام الدولي، حيث تُستخدم قناة الجزيرة الإنجليزية كأداة ناعمة للتأثير على الرأي العام الأميركي وتعزيز سرديات تتماشى مع المصالح القطرية (كريغ، 2023).

وقد برزت الأزمة الخليجية (2017-2021) كأحد الأمثلة الواضحة على نجاح قطر في التأثير على السياسة الأميركية. فبعد أن أبدت إدارة ترامب في البداية دعمها للخطوات التي اتخذتها السعودية والإمارات لعزل الدوحة، شهدت المواقف الأميركية تحولًا تدريجيًا، حيث لعبت جماعات الضغط القطرية دورًا رئيسيًا في إقناع واشنطن بضرورة تبني موقف أكثر توازنًا، ما أدى في النهاية إلى دعم جهود المصالحة وإنهاء الأزمة عبر الوساطة الكويتية (ماكفيرسون، 2021).

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها قطر في هذا المجال، فأبرزها منافسة شرسة من دول الخليج الأخرى، لا سيما السعودية والإمارات، حيث تعتمد السعودية على نفوذها الاقتصادي والعسكري، إذ تمتلك استثمارات ضخمة في الاقتصاد الأميركي وتعد من كبار مشتري الأسلحة، ما يمنحها تأثيرًا مباشرًا في دوائر صنع القرار الأميركي. من جهتها، تستخدم الإمارات نهجًا مختلفًا، حيث تستثمر بشكل مكثف في قطاعات التكنولوجيا والأمن السيبراني، إضافة إلى تمويلها مراكز أبحاث مؤثرة داخل الولايات المتحدة. هذا التنافس يؤدي أحيانًا إلى تحييد بعض الجهود القطرية أو الحد من تأثيرها في بعض الملفات السياسية الحساسة

(ويس، 2023). وفي السنوات الأخيرة، ازدادت المطالبات داخل الكونغرس بفرض مزيد من الشفافية على أنشطة جماعات الضغط الأجنبية، مما قد يفرض قيودًا جديدة على قدرة الدول مثل قطر على التأثير في السياسة الأميركية عبر القنوات التقليدية (بيرنز، 2022).

6. قطر في الحسابات الأميركية لمستقبل الخليج والشرق الأوسط

تتعامل الولايات المتحدة مع حلفائها وفق نهج براغماتي، حيث يتم تحديد أهمية أي شريك وفقًا لمصالح واشنطن المتغيرة. وفي ظل التحولات الكبرى في المشهد السياسي الإقليمي، بما في ذلك التطبيع العربي-الإسرائيلي، والمنافسة المتزايدة مع الصين وروسيا، قد تجد قطر نفسها مضطرة لإعادة تقييم موقعها في الاستراتيجية الأميركية.

يُعد التعاون العسكري والأمني من أهم محددات العلاقة بين البلدين، حيث تُشكل قاعدة العديد الجوية ركيزة أساسية لهذا التعاون. ومع ذلك، فإن واشنطن لم تتردد في إعادة تقييم مواقع انتشارها العسكري في الشرق الأوسط، خاصة في ظل محاولاتها تقليل التزاماتها العسكرية في المنطقة. وهنا يبرز تساؤل حول ما إذا كان الوجود العسكري الأميركي في قطر سيظل عنصرًا استراتيجيًا طويل الأمد، أم أنه قد يتغير وفقًا لاحتياجات واشنطن الجديدة (السعدي، ٢٠٢٣).

إلى جانب التعاون العسكري، تمتلك قطر تأثيرًا كبيرًا في الملفات الإقليمية من خلال دورها كوسيط. ومع ذلك، فإن هذه الوساطات قد تكون محدودة زمنيًا، حيث تسعى واشنطن لتطوير استراتيجيات مباشرة للتعامل مع هذه الجهات دون الحاجة إلى وسطاء (العتيبي، ٢٠٢٢). بالإضافة إلى ذلك، تواجه قطر منافسة شرسة من جيرانها الخليجيين، خاصة السعودية والإمارات، اللتين تمتلكان نفوذًا أوسع في واشنطن عبر شراكات اقتصادية واستراتيجية ضخمة. هذه المنافسة قد تُؤثر على مدى استمرار الاعتماد الأميركي على الدوحة كشريك رئيسي (المزروعي، ٢٠٢٣).

لفهم مستقبل العلاقة بين واشنطن وقطر، يمكن دراسة أمثلة تاريخية حول كيفية تغير تحالفات الولايات المتحدة مع بعض الدول وفقًا للمصالح الاستراتيجية. على سبيل المثال، كانت إيران قبل عام ١٩٧٩ تُعتبر الحليف الرئيسي لواشنطن في الخليج، حيث اعتمدت الولايات المتحدة على نظام الشاه كشريك استراتيجي، إلا أن الثورة الإسلامية غيرت هذه الديناميكية بالكامل، وتحولت إيران من حليف إلى خصم رئيسي (الحربي، ٢٠٢٢). كذلك، شهدت العلاقات الأميركية-السعودية تغيرات كبيرة، لا سيما بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي في ٢٠١٨، حيث تعرضت الرياض لضغوط سياسية وحقوقية غير مسبوقة من الكونغرس والإعلام الأميركي، مما أثر على طبيعة العلاقة الثنائية رغم المصالح الاقتصادية والعسكرية المشتركة (الأحمد، ٢٠٢٣). من ناحية أخرى، يمكن النظر إلى العلاقة الأميركية-الباكستانية كمثال على الشراكة المرحلية، حيث دعمت واشنطن إسلام آباد خلال الحرب الباردة والحرب على الإرهاب، لكنها أعادت تقييم هذه العلاقة بعد انسحابها من أفغانستان، مما أدى إلى تراجع الاهتمام الأميركي بباكستان (السعدي، ٢٠٢٣).

بناءً على هذه السوابق، فإن مستقبل العلاقة الأميركية-القطرية يعتمد بشكل أساسي على مدى استمرار المصالح الاستراتيجية بين البلدين، وما إذا كانت قطر ستظل ذات أهمية محورية في الحسابات الأميركية أو ستواجه تغيرًا مماثلًا لما حدث مع دول أخرى.

كما وتتأثر السياسة الأميركية تجاه شركائها في الخليج بشكل مباشر بتغير الإدارات في البيت الأبيض، حيث يمكن أن تؤدي تحولات القيادة السياسية إلى إعادة تقييم العلاقة مع قطر. فعلى سبيل المثال، شهدت العلاقة القطرية-الأميركية تفاوتًا ملحوظًا بين إدارات أوباما، ترامب، وبايدن، حيث تعاملت كل إدارة مع الدوحة بناءً على أولوياتها الاستراتيجية الإقليمية والدولية (الأحمد، ٢٠٢٣).

إذا تولت إدارة أميركية ذات توجه انعزالي أو أقل اهتمامًا بالشرق الأوسط، فقد يؤدي ذلك إلى تقليل الاعتماد على قطر، خاصة في ظل توجه واشنطن نحو إعادة تركيز جهودها على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. بالمقابل، قد تستفيد قطر من إدارة أميركية تؤمن بأهمية الشراكات الدبلوماسية وتقدّر دور الوسطاء الإقليميين، كما كان الحال خلال إدارة بايدن، التي اعتمدت بشكل كبير على الدوحة في عمليات الإجلاء من أفغانستان ودبلوماسية الملفات المعقدة مثل الملف النووي الإيراني (الدوسري، ٢٠٢٤).

في حال صعود إدارة أميركية تتبنى موقفًا أكثر دعمًا للحلفاء التقليديين مثل السعودية والإمارات، فقد تجد قطر نفسها مضطرة إلى إعادة توجيه سياساتها الإقليمية لتعزيز موقعها كشريك لا غنى عنه للولايات المتحدة. وعلى النقيض، فإن إدارة أميركية أقل التزامًا بالشراكات العسكرية التقليدية قد تدفع الدوحة للبحث عن تنويع علاقاتها الدفاعية مع قوى أخرى مثل أوروبا أو الصين.

7. الخاتمة:

يستند الدور القطري في الاستراتيجية الدولية إلى معادلة معقدة تجمع بين المصالح العسكرية، والاقتصادية، والدبلوماسية، مما يجعله محط اهتمام أميركي مستمر. فمنذ تسعينيات القرن الماضي، نجحت الدوحة في بناء علاقات استراتيجية مع واشنطن، مستفيدةً من موقعها الجغرافي، واحتضانها لقاعدة العديد العسكرية، ودورها الفاعل في ملفات إقليمية حساسة مثل المفاوضات مع طالبان والنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي. غير أن هذه العلاقة لم تخلُ من التحديات، حيث أثارت السياسة الخارجية القطرية—خاصة في ما يتعلق بعلاقاتها مع إيران، ودعمها لبعض الفاعلين غير الحكوميين—قلقًا داخل بعض دوائر صنع القرار الأميركي، ما جعلها عُرضة لضغوط متكررة بهدف مواءمة سياساتها مع المصالح الأميركية.

على الرغم من ذلك، أثبتت قطر قدرتها على الموازنة بين الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والاستقلالية السياسية، حيث تمكنت من تعزيز نفوذها كوسيط دبلوماسي دولي، مستفيدةً من شبكتها الواسعة من العلاقات، ومواردها الاقتصادية، ومرونتها في التعامل مع الأزمات. كما أن تحولها إلى مُصدر رئيسي للغاز الطبيعي المسال، خصوصًا في ظل أزمة الطاقة العالمية بعد الحرب الروسية-الأوكرانية، عزز من أهميتها كشريك اقتصادي رئيسي لواشنطن، ما منحها هامشًا أوسع للمناورة السياسية.

ومع استمرار التحولات الجيوسياسية، سيظل مستقبل العلاقة الأميركية-القطرية رهينًا بقدرة الدوحة على التكيف مع أولويات واشنطن المتغيرة. فبينما قد تواصل الولايات المتحدة تقليص انخراطها العسكري المباشر في الشرق الأوسط، فإن حاجتها إلى شركاء إقليميين قادرين على إدارة الأزمات والحفاظ على الاستقرار قد يجعل من قطر عنصرًا أساسيًا في المعادلة الأمنية الإقليمية. ومع ذلك، فإن قدرة الدوحة على الحفاظ على توازنها بين القوى المتنافسة، مثل إيران وتركيا من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها الخليجيين من جهة أخرى، ستظل التحدي الأكبر في استراتيجيتها الدولية خلال السنوات المقبلة.

المراجع:

- أولريخسن، ك. س) .2014 .(*قطر والربيع العربي: دوافع السياسة والتداعيات الإقليمية* .مطبعة جامعة أكسفورد.
- أولريخسن، ك. س) .2017 .(*قطر والربيع العربي: التداعيات السياسية والإقليمية* .مطبعة جامعة أكسفورد.
- بيرنز، توماس) .2022 .(*التمويل الأجنبي لمراكز الأبحاث: مخاطر وتأثيرات* .واشنطن: معهد الدراسات الدولية.
- جونز، بيتر) .2022 .(*دبلوماسية قطر وطالبان: تعاون أم تضارب؟* واشنطن: معهد الشرق الأوسط.
- الخطيب، محمود) .2020 .(*التحالف القطري-التركي وأبعاده الاستراتيجية* .القاهرة: المعهد العربي للدراسات.
- السعدي، محمود) .2022 .(*التوسط في الأزمات الإقليمية: قراءة في التجربة القطرية* .أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات.
- العتيبي، فهد) .2021 .(*الاستثمارات القطرية في تركيا: تحليل اقتصادي* .الكويت: دار النشر الاقتصادي.
- العلي، محمد) .2022 .(*قطر وطالبان: وساطة أم شراكة؟* القاهرة: المعهد العربي للبحوث السياسية.
- الكعبي، حسن) .2021 .(*العلاقات القطرية-الإيرانية: توازن الضرورة أم تحالف المصالح؟* الدوحة: دار الفكر السياسي.
- الميلر، ديفيد) .2021 .(*حماس وقطر: السياسة والتمويل في غزة* .نيويورك: مركز تحليل السياسات.
- ناصر، فؤاد) .2021 .(*السياسة الخارجية القطرية والتوازن بين إسرائيل وحماس* .بيروت: المركز العربي للأبحاث.
- رايت، س) .2018 .(*السياسات الخليجية وأدوار القوى الكبرى* .دار نشر سياسات الشرق الأوسط.
- رايت، س) .2021 .(*السياسات الخليجية وأدوار القوى الكبرى* .دار نشر سياسات الشرق الأوسط.
- روبرتس، د) .2017 .(*قطر: تأمين الطموحات العالمية لدولة-مدينة* .دار هيرست للنشر.
- سميث، ديفيد) .2022 .(*المال والنفوذ: كيف تؤثر الدول الأجنبية على السياسة الأميركية؟* واشنطن: معهد الدراسات السياسية.
- عبدالله، خالد) .2020 .(*الوساطة القطرية في ملف غزة: الأبعاد السياسية والاستراتيجية* .عمان: دار النشر العربية.
- غاوس، ف. ج) .2010 .(*العلاقات الدولية للخليج الفارسي* .مطبعة جامعة كامبريدج.
- غاوس، ف. ج) .2022 .(*قطر والتحولات في ميزان القوى العالمي* .مطبعة جامعة كامبريدج.
- كريستيان، و) .2021 .(*الأزمة الخليجية: تحليل دبلوماسي واستراتيجي لتأثيراتها الإقليمية* .مجلة دراسات الشرق الأوسط، ٣٢(٢)، ١١٥-١٣٢.
- كريستيان، و) .2021 .(*الوساطة القطرية في النزاعات الدولية: دراسة في النفوذ السياسي* .مجلة الدراسات الشرق أوسطية، ٣٢(٢)، ١١٥-١٣٢.
- كامرافا، م) .2013 .(*قطر: دولة صغيرة، سياسة كبيرة* .مطبعة جامعة كورنيل.
- وزارة الدفاع الأميركية) .2022 .(*التقرير السنوي حول التواجد العسكري الأميركي في الشرق الأوسط*.
- وزارة الخارجية الأميركية) .2020 .(*العلاقات الأميركية-القطرية: تقرير سنوي*.
- وزارة الخارجية الأميركية) .2022 .(*العلاقات الأميركية-القطرية: تقرير سنوي حول التعاون الاستراتيجي*.
- ويس، هنري) .2023 .(*التنافس الخليجي على النفوذ في واشنطن* .برلين: المعهد الأوروبي للسياسات العامة.